

فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة

لعام ٢٠٢٤



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الفهرس

- أولاً: المقدمة ٣
- ثانياً - الموازنة في إطار خطة اصلاحات مالية وهيكلية متوسطة المدى
(٢٠٢٤ - ٢٠٢٧) ٦
- ثالثاً - معالجة آفة الدين العام..... ٨
- رابعاً - الإصلاح المؤسسي والإداري..... ٨
- خامساً - تحديث العقد الاجتماعي ٩
- سادساً - الإصلاح المالي ١١
- أ- السياسة المالية - في المبادئ..... ١١
- ب- السياسة المالية - في النفقات ١١
- ج- السياسة المالية - في الإيرادات ١٢
- سابعاً: في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٤ ١٧
- أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع
موازنة العام ٢٠٢٤ موزعة على القطاعات ٢١
- ب- خدمة الدين وتسديد المترتبات ٣٢
- ثامناً: في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٤ ٣٣

أولاً: المقدمة

استكمال مسيرة التصحيح المالي

- يندرج مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ في مسار التصحيح والإصلاح المالي، وفق المهل الدستورية رغم العقبات التي تواجه الإدارات العامة ولاسيما وزارة المالية من استنزاف الطاقات البشرية والشح في الإمكانيات التكنولوجية والإدارية المتاحة، ويهدف هذا المشروع الى تخفيض عجز الخزينة بزيادة الإيرادات المتأتية من تعزيز تحصيل الضرائب والرسوم والتي بدورها اتت بشكل اساس من توحيد سعر الصرف ومن تحديد أولويات للإنفاق استناداً الى معايير مالية واجتماعية موضوعية ودقيقة، مع مراعاة الواقع الإقتصادي الهش والتطورات التي قد تعصف في المنطقة.
- ان تخفيض العجز ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والنقدي كما ان زيادة الإيرادات ضرورة أساسية لتأمين استدامة القطاع العام وتفعيل إدارته ومؤسساته وصولاً الى تطويره وإصلاحه وتصحيح الرتب والرواتب بطريقة مجدبة في المدى المنظور والى توفير الخدمات للمواطنين بفعالية اكبر واعادة بناء اقتصاد فعال وتمكين العدالة الاجتماعية ومساندة الفئات المهمشة من خلال تعزيز الانفاق الاجتماعي، وعليه يجب العمل بشكل فوري وطارىء للحفاظ على الإمكانيات في الادارة الضريبية والجمارك لتأمين الموارد اللازمة لإستدامة القطاع العام.

استعادة القدرة التمويلية من شأنها المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي

- ان استعادة القدرة التمويلية اليوم هي الركيزة الأساس للاستقرار المالي والنقدي، والعنصر الاهم لاستدامة القطاع العام والحفاظ على الادارات والمؤسسات بهدف توفير الخدمات العامة للمواطنين واعادة بناء اقتصاد فعّال،
- وتحقيقا لهذا يبقى تعزيز الواردات وتخفيض النفقات غير المجدبة، من خلال المواد التصحيحية المقترحة في مشروع موازنة ٢٠٢٤ الوسيلة الفضلى لدعم ما وصلنا اليه من استقرار وإمكانية استمراره مع الاخذ بعين الاعتبار

الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد. خاصة في غياب اي مصادر تمويلية من خلال الاسواق المالية والمصادر الخارجية أو اللجوء من جديد الى التمويل من قبل المصرف المركزي واستنزاف الاحتياطي بالعملات الأجنبية.

تعزير ادارة السيولة تساهم أيضا في تمكين الاستقرار النقدي

- الى جانب تعزير الواردات، إن الاجراءات المتخذة بالتنسيق مع السلطات النقدية منذ بداية العام في ما يخصّ تحصيل بعض الرسوم والضرائب نقدا، ساهم بشكل ملحوظ في ضبط السيولة (أي النقد بالتداول)، ومساندة السلطات النقدية في تعزير الاحتياطي بالعملات الاجنبية وتحفيز الاستقرار المالي والنقدي وتأمين دفع نفقات الدولة المتوجبة بالعملة الأجنبية.

تعزير الواردات والالتزام الضريبي حجر الاساس للتعافي المالي

- لا شك، أنّ بعض الاجراءات التصحيحية التي أُقرّت في موازنة ٢٠٢٢ وخاصة رفع سعر الصرف والقرارات الصادرة عن وزارة المال على خلفية اقرار الموازنة قد أدّت الى تعزير الواردات المرتقبة لعام ٢٠٢٣ الى حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي بعد ما كانت مقدّرة بحوالي ٦٪ للعام ٢٠٢٢.

وإنّ استكمال المسار التصحيحي من خلال الاجراءات المقترحة في مشروع موازنة ٢٠٢٤ من شأنه تعزير الواردات بشكل فعّال أكثر، وإستعادة الموارد، بالاحصّ من خلال تكييف الرسوم والضرائب والتراخيص بنسبٍ محدودة مع معدّلات التضخم (indexation) وتصحيح قيمها التي أصبحت زهيدة في ظلّ تدهور سعر الصرف (مثلا بعض الرسوم المستوفاة لقاء خدمة ما، أصبحت دون كلفة الخدمة المقدّمة، ما يدعو الى تصحيحها)، ما سوف يدرّ واردات اضافية من المتوقع أن يشكّل مجموعها ما أقله ١٧٪ من الناتج المحليّ في العام ٢٠٢٤، وذلك ما يمكن قدرات الخزينة في تمويل احتياجات القطاع العام ويعزّز

الاستقرار المالي والنقدي (للمقارنة: أن مجمل الواردات كانت تشكّل ٢٠% من الناتج المحلي كمدّل وسطي للسنوات الاخيرة ما قبل الأزمة).

- تصدر الاشارة الى ان السلطات المالية لا تسعى الى فرض عبء ضريبي يذكر على كاهل المواطن نظرا للظروف الاقتصادية والمعيشة الصعبة بالرغم من انخفاض هذا العبء من ١٦% من الناتج المحلي كمدّل وسطي للسنوات الاخيرة ما قبل الازمة، الى ٤% في ٢٠٢٢، جرّاء الاثر السلبي للتضخّم وتعدد أسعار الصرف من جهة، ومدى عدم الالتزام الضريبي من جهة اخرى، وعلى هذا الأساس فقد سعت الحكومة الى تحسين إيرادات الدولة بشكل ملحوظ على المدى المتوسط من خلال تفعيل الالتزام الضريبي، الذي يبقى اليوم من أهم الخطوات التصحيحية التي تسعى اليها السلطات المالية والتي من شأنها استعادة الادارة الضريبية لدورها الفعال وجعل مؤسسات الدولة قادرة على تخطّي الأزمات في ظلّ تمادي الاقتصاد النقدي (cash economy) والاقتصاد غير المنظم (informal economy) إضافةً إلى ضبط الحدود والتهريب ومحاربة الفساد.

تأخّر الشروع بالإصلاحات عامل سلبي في مسيرة التعافي ويحمّل المواطن والاقتصاد كلفة باهظة

- إن مواجهة أزمة بهذا الحجم يتطلّب سرعة التحرك، فالتقلّبات المكرو اقتصادية تبقى حادة وسريعة، والتأخّر بأخذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة له كلفة باهظة على الاقتصاد. إن التأخير في اقرار موازنة ٢٠٢٢ على سبيل المثال رتب خسائر على الخزينة ما أقله ١٠ الى ١٥ الف مليار ليرة لبنانية شهريا، وهي إيرادات نحن بأشد الحاجة اليها وكان من شأنها تفادي الضغط التمويلي على المصرف المركزي والتدهور في سعر الصرف وتفاقم نسب التضخّم (التي وصلت الى ٢٦٤% كمدّل خلال الاشهر التي تلت تمويل الاجور المضاعفة دون تفعيل الواردات المرتقبة في موازنة ٢٠٢٢). فإن التضخم والتدهور في سعر الصرف يرتب أعباء اضافية على المواطن ويؤثّر سلبا على مسيرة التعافي والنمو.

- كما وأنّ التأخّر في اقرار الاعتمادات اللازمة في ظلّ التقلبات الحادة في سعر الصرف، أرغم الحكومة على السير بالعمل باقرار سلف خزينة خلال العامين المنصرمين، لتسيير المرفق العام، ما يمسّ في عملية ضبط العجز وحسن الانتظام المالي .

نأمل أن يكون نقاش مشروع الموازنة العامة ٢٠٢٤ بنّاءً، هدفه الأول مصلحة المواطن والاقتصاد، وأن يكون التفاعل ايجابي مع الاجراءات المقترحة، وأن يأتي اقرار الموازنة سريعاً لاستكمال ورشة التعافي ومساندة السلطات المالية والنقدية في تحصيل ما سعت اليه من استقرار مالي خلال الاشهر الاخيرة، وفي مواجهة المخاطر والعقبات التي ما زالت قائمة وعديدة والسير سريعاً في النهوض المالي والاقتصادي لتعزيز الثقة التي تمثل الركيزة الالهّم لاستقرار مستدام، فإن الوقت يحمل تكاليف باهظة على المواطن والاقتصاد على حد سواء.

ثانياً – الموازنة في إطار خطة اصلاحات مالية وهيكلية متوسطة

المدى (٢٠٢٤ – ٢٠٢٧)

يأتي مشروع موازنة ٢٠٢٤ ضمن خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي والمؤسسي للحكومة على المدى المتوسط (٢٠٢٤-٢٠٢٧). وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز النمو وتنشيط الاقتصاد من خلال تدابير مؤسسية ومالية تصحيحية لوضع لبنان على سكة التعافي ولتفعيل النمو وخلق فرص عمل للجميع، ولا سيما الشباب الذي يدخل سوق العمل بأعداد كبيرة، واحتواء شبح الهجرة. أن الحالة المساوية للمالية العامة، التي تم تجاهلها لسنوات، غدّت عائقاً أساسياً أمام التنمية، وقوّضت القدرة على مواجهة الصدمات المالية والنقدية والمصرفية التي عصفت بلبنان خلال الأربع سنوات الماضية وأدّت إلى محو النمو الذي تم تحقيقه خلال الخمسة عشر عاماً السابقة.

- في ظل الأزمات المتلاحقة التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها في تاريخه الحديث، يتوقع المواطنون سياسات مالية إنقازيه تحفز الاقتصاد وتصحح توازنات الدخل والقدرة الشرائية، وتحدّ من نزيف الكفاءات المهاجرة. وترتكز هذه السياسات على المبادئ الأساسية التالية:

- (أ) - القطاع العام له دور حصري في إقامة وتنفيذ نظام قانوني وتنظيمي وضريبي فعال في إطار قضائي عادل وجهاز رقابي قوي ومستقل.
- (ب) - القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، تُعزز وتحمي دوره الدولة في إطار تنافسي، وتحرره من هيمنة الاحتكارات، عبر قوانين تضمن نزاهة الأسواق وفعاليتها وحماية المستهلك والمستثمر على حد سواء.
- (ج) - يمكن "للمعرفة" أن تكون من ركائز الاقتصاد الوطني المبني على القدرات البشرية المتاحة في موقع جغرافي فريد. فبالرغم من تفاقم هجرة العناصر البشرية في الفترة الأخيرة، لا زال لبنان يتمتع بمراد بشرية وافرة ليصبح مركزاً مهماً لأنشطة ذي قيمة مضافة عالية مثل المعلوماتية والدراسات والخدمات الهندسية والمحاسبة والترجمة والإعلام والتسويق والإنتاج الفني، إلى جانب القطاعات التقليدية التي أرسى لبنان فيها موقعه من سياحية، وصناعية، وزراعية، وتجارية.

- إنّ تمكين القطاع الخاص من الاستثمار وخلق فرص عمل في القطاعات الإنتاجية والخدماتية يتطلب حوافز موجهة، بما فيها الضريبية، وخاصة تنفيذ إصلاحات للتغلب على العوائق الهيكلية التي تعيق النمو منذ عقود، ومنها:
 - (أ) - تطوير البنية التحتية المتدهورة لتلبية احتياجات لبنان من الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بأسعار مناسبة للدخل، مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص لضمان استدامة الخدمات وجودتها.
 - (ب) - سنّ التشريعات والإجراءات للحد من التدهور البيئي، مع المحافظة على التراث الحضاري والمعماري للبنان.
 - (ت) - توفير بيئة استثمارية تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، للاستفادة من الخبرات التقنية والعملية التي تواكب هذا الاستثمار.
 - (ج) - تعزيز حركة الصادرات، وحركة السياحة وتسويق لبنان كوجهة للسياحة المتنوعة مما يحسن ميزان المدفوعات من خلال تقليص العجز التجاري.

ثالثاً - معالجة آفة الدين العام

- من أولويات الحكومة ووضع سياسة نقدية مؤاتية وتوحيد سعر صرف وصولاً إلى استقراره، إضافةً إلى إصلاح المالية العامة عبر ضبط العجز ومعالجة آفة الدين العام الذي بلغ مستويات لا سابقة لها مما أدى إلى التوقف عن خدمة الدين. لذلك تسعى الحكومة إلى تخفيض، بل الغاء العجزات في الموازنة العامة كما لتحقيق استدامة الدين، ولذا تهدف لتخفيض نسبته إلى الناتج المحلي إلى ما دون ١٠٠٪ بحلول ٢٠٢٦ و ٨٠٪ بحلول ٢٠٣٢. بالتوازي، تخطط الحكومة لإجراء اتصالات مع الدائنين لإعادة هيكلة مستحقاتهم بالعملة الأجنبية عبر حلٍ عادلٍ يسمح للبنان ولوج أسواق المال العالمية مجدداً. ويسعى حملة الديون لمزامنة هذه المفاوضات مع اقتراب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، مما يمكن أن يعزز قيمة سنداتهم.

في سبيل تقليص العجز وتحقيق التوفير، يقتضي إيقاف أي دعم متبقي واستبداله بمساعدات مالية مباشرة للأشخاص ذوي الحاجة، مثل برنامج "أمان". ويهدف البرنامج الحكومي بعد التعديل على تعرفه الكهرباء وتحسين الجباية كما حصل مؤخراً لخفض عجز مؤسسة كهرباء لبنان، واستخدام عائدات استثمار موارد النفط والغاز بشكل فعال ومستدام لتحقيق التنمية وحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. ويمكن لجزء من هذه العائدات أن تساهم في تمويل النفقات الاجتماعية والبنى التحتية وكافة مشاريع الاستثمار المحفزة للنمو.

رابعاً - الإصلاح المؤسسي والإداري

- إن تعزيز النمو بعد الانكماش، يتطلب إقرار تشريعات لمعالجة الترهل المؤسسي والعجز في المؤسسات الوطنية، فيجري العمل حالياً على تمكين مؤسسات القطاع لتنفيذ السياسات والتنمية بفعالية. كما تهدف الحكومة لرفع كفاءة موظفي المؤسسات العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام بتقييم المهام والتحويلات التطورية. تستوجب هذه العملية توجيه العاملين نحو المهام المحورية وتحفيز الإنتاجية. إضافةً، ستكلف الحكومة شركات دولية لتدقيق المؤسسات

الكبرى المُدِيرَة للمداخيل مثل مؤسسة كهرباء لبنان ومرفأ بيروت وشركتي الخليوي وغيرها، مما سيؤدي إلى تحسين إدارة الموارد وتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

- من حيث الأعداد والكلفة، يبلغ حجم القطاع العام نحو ٢١٥ ألف موظف، متضمنًا الأسلاك العسكرية والأمنية (١٢٠ ألف)، والجهاز التربوي (٥٠ ألف)، والمؤسسات العامة (٢٠ ألف)، والإدارة العامة (٢٥ ألف) إن هذا العدد غير متناسب مع عدد المواطنين المقيمين البالغ ٤ ملايين، واقتصاد عماده القطاع الخاص. ومع وجود شغور كبير في بعض الإدارة العامة يمكن الاستفادة من ذلك واللجوء الى اجراء بعض المناقلات بدل أي توظيف جديد. وهناك لجنة مكلفة لدراسة هذا الموضوع والتقدم بتوصيات لجعل القطاع العام أكثر فعالية وانتاجية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١٢٠ ألف متقاعد يتقاضون معاشاتهم من الخزينة إسوةً بمن هم في الخدمة الفعلية.

خامساً - تحديث العقد الاجتماعي

- إن الحكومة تدرك مسؤوليتها في تجديد العقد الاجتماعي وتأمين الخدمات الأساسية بشكل عادل وفعال، مع التركيز على التكافل الاجتماعي وتقليل فوارق الدخل وتعزيز التكامل وحماية الفئات الأكثر ضعفًا. فيما تسعى الحكومة لتقليص عجز الموازنة فهي تولي في الوقت نفسه اهتمامًا بالإنفاق الاجتماعي ومكافحة الفقر وحماية المسنين. وذلك عبر تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برامج مثل "أمان" و"حياة"، وتعتمد على بنية معلومات دقيقة حول الأسر الفقيرة، والمهمشة ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي. كما تسعى الحكومة إلى تعزيز برامج التنمية البشرية في مجالات التعليم والرعاية الصحية، التي تأثرت بشدة نتيجة تدهور قيمة الصرف والأجور. وتولي تأمين استدامة نظم التقاعد في القطاعين العام والخاص، وتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين، أهمية كبيرة. من هنا، تنطلق سياسة ضريبية تصاعديّة عادلة وسياسة إنفاق مستهدفة لتحسين مستويات المعيشة.

- في مجال التعليم، الذي يعد أساساً لتطوير الموارد البشرية، تهدف الحكومة إلى الحفاظ على مستوى جودة التعليم على جميع مراحلها، بما فيه لدعم اقتصاد المعرفة الذي يهدف إليه لبنان. وتوسعى الحكومة أيضاً لتوفير فرص متساوية للجميع في الانضمام إلى النظام التعليمي، وضمان استمرارية التعليم والنجاح، وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية وتسهيل التكامل الاجتماعي.

للتعليم دورٌ قياديٌّ في تأهيل المواطن، وتحرص الحكومة على تطوير برامج التعليم في مختلف مستوياته، سواء التعليم العام أو المهني والتقني أو العالي، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية وطنية للتعليم والتعلم، التي تركز على عدة جوانب منها:

- (أ) - تحديث المناهج وتطوير مهنة التعليم من خلال تمكين المعلمين وتزويدهم بالتدريب المستمر.
- (ب) - مواءمة خريجي التعليم المهني والتقني والعالي مع احتياجات سوق العمل من خلال وضع إطار وطني للمؤهلات، وتعزيز برامج التدريب المهني والتقني، وتعزيز تعليم اللغات.
- (ج) - الرصد والمتابعة المستمرة لجودة التعليم في القطاعين الرسمي والخاص، من خلال مؤشرات ومعايير واضحة وشفافة، بما في ذلك إنشاء هيئات وطنية مستقلة لمراقبة جودة التعليم وإجراء تقييم وطني لمكونات النظام التعليمي.

- في مجال حماية الشيخوخة، تعتبر الحكومة إنشاء صندوق تقاعد مستقل خارج الموازنة أحد الإصلاحات الأساسية المقترحة. هذا الصندوق سيستقبل مساهمات الموظفين طوال فترة عملهم، وسيتم استثمار هذه المساهمات لتمويل نظامهم التقاعدي، فلن يعود عبئاً عن الخزينة. هذا الإجراء يوفر مرونة إضافية لتحسين إدارة الموارد البشرية وتجديد الإدارة العامة، من خلال تشجيع التقاعد المبكر من خلال تقديم حوافز.

- هناك أيضاً حاجة لتوحيد نظم التقاعد لجميع موظفي القطاع العام، وتحديث نظام تقاعد القطاع الخاص. في هذا السياق، يجري العمل على مشروع قانون لإصلاح وتطوير نظام تقاعد موظفي القطاع العام. أما نظام تقاعد القطاع الخاص، فسيتم تعديله من خلال مشروع قانون يهدف إلى تحويل نظام "تعويض نهاية الخدمة" إلى نظام معاش تقاعد مدى الحياة.

هذه الإصلاحات تسعى إلى تحقيق استدامة أنظمة التقاعد، وتوفير حماية كافية للمواطنين خلال فترة التقاعد، وتحسين إدارة الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص.

سادساً - الإصلاح المالي

أ- السياسة المالية - في المبادئ

- لقد نتجت أزمة لبنان الحالية عن تنامي عَجْزِيّ الحساب الجاري والموازنة العامة على فترات طويلة من الزمن، إضافةً إلى نضْبِ التدفُّقات الرأسمالية الوافدة ما أدّى إلى تخلُّف لبنان عن خدمة دينه الخارجي عام ٢٠٢٠. لذا تسعى السياسة المالية لتقليص عجز الموازنة تدريجياً لتحقيق فائضٍ أوّلي (يقارب ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) على المدى المتوسط والطويل.

- إن الإصلاح المالي هو أداة رئيسية لتحقيق أهداف خطة التعافي الاقتصادية، ويتطلّب تقييماً دائماً للسياسات الضريبية بالتركيز على فعاليتها وعدالتها، ووقعها على معدلات الاستثمار والاستهلاك والادّخار. إن تمويل برامج الحماية الاجتماعية الملحة - الذي يؤمنه حالياً برنامجاً "أمان" و"حياة" عبر هبات وقروض خارجية - وتأهيل البنى التحتية المتهاككة يتطلّبان توفير المصادر المالية الضرورية للقطاعات التي لا دور ولا اهتمام للقطاع الخاص فيها. إنّ التحدي في السياسة الضريبية، خاصةً في الظروف القاهرة التي تُواجه لبنان، يكمن في تأمين الإيرادات وتوزيع أعبائها عبر شرائح المجتمع ليكون مقبولاً، مستداماً، وعادلاً مع الحدّ من تأثيره على الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى التي يتقلّص حجمها يوماً بعد يوم لتلتحق بقوافل المعوزين. لذا من الضروري ضبط العجز من خلال التوازن في خيارات زيادة العائدات أو خفض النفقات. في هذا الإطار، تعزم الحكومة تحديث قانون المحاسبة العمومية (الصادر عام ١٩٦٣) كجزء أساسي من إعداد الموازنة والذي تعمل عليه جاهدةً لتحويله إلى مجلس النواب في الأسابيع المقبلة.

ب- السياسة المالية - في النفقات

- تهدف الموازنة في بنود الاعتمادات إلى تفعيل المرفق العام وترشيد النفقات ورفع مردودها عبر اجراءات أهمّها:

(أ) - ضبط الاستهلاك والإنفاق الجاري في المرافق العامة الذي، بما فيه مخصصات التقاعد، يزيد عن ٩٠٪ من مجمل النفقات بعد تصحيح رواتب الموظفين نتيجة انهيار سعر الصرف لتأمين استمرارية العمل وتوفير الخدمات للمواطنين. على ذلك أن يندرج في إطار الإصلاح المؤسسي والإداري (الموصوف في الفصل الرابع أعلاه)، ويتوافق بإصلاحات هيكلية لتفعيل الهيكل الإداري وزيادة الإنتاجية مع تعزيز التشغيل الآلي والحكومة الإلكترونية، وتجميد التوظيف، وإعادة توزيع العاملين ما بين الإدارات بما يضمن معالجة الفائض وملء المراكز الشاغرة حيثما كانت.

(ب) - تصويب الإعانات الاجتماعية حصراً إلى الفئات المهمشة عوضاً عن الدعم الشامل لكل شرائح المجتمع الذي كان النهج المعتمد في العقدَيْن الماضيين ما أدى إلى تراكم العجز واستنفاد الودائع المصرفية الذي استفاد منه غير اللبناني أكثر من اللبناني، والغني أكثر من الفقير.

(ج) - رفع مردود الاستثمارات في البنى التحتية التي، نظراً لشح الإيرادات، لا تتعدى ٦٪ من مجمل نفقات الموازنة إلى حين يُمكن زيادتها لما لها من وقع على الدخل القومي، مع تدابير منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأمل الاستفادة من تعهدات برنامج "سيدر"، وإضفاء أولوية لقطاعات لها تأثير على عجز الخزينة بدءاً بالطاقة. وفي هذا الإطار، وجب التشدد والشفافية في مراقبة المناقصات وعقد النفقات تبعاً للقانون الجديد للشراء العام.

ج- السياسة المالية - في الإيرادات

- هناك عدة مشاريع قيد التحضير لتحسين النظام الضريبي ومنها قانون للضريبة الموحدة على الدخل وضريبة على السلع الفاخرة وكذلك على الثروة ومحاربة التهرب الضريبي والتهريب بما فيها اصلاح الجمارك وتفعيل عملها. وتسعى الإجراءات الضريبية لنظامٍ عادلٍ أكثر كفاءة بتحقيق الإيرادات ويحسن القدرة على الجباية بما فيه من المكتومين والمتهربين. فبالنسبة لمستلزمات الإصلاح، ستعتمد الحكومة إلى إلغاء الإعفاءات التي لم تعد مُبرّرة بداعي تحفيز النمو. ومن اجل رفع الكفاءة التشغيلية ومكافحة التهرب الضريبي، كما تعمل الحكومة على تعزيز المدفوعات الإلكترونية وتكثيف عمليات التدقيق وتحصيل الديون الضريبية،

ومحاكمة المخالفين الضريبيين، وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية حيث تكون جميع التعاملات مع الحكومة والطلبات الواردة منها قابلة للتطبيق عبر الإنترنت.

(أ) - الضرائب المباشرة التي تُمثّل حوالي ٣٠٪ من عائدات الموازنة الضريبية تُجبي على الدخل - حيث أدخلت الحكومة تعديلات على شرائح ضريبة الدخل آخذةً بالاعتبار انهيار سعر الصرف - وأرباح الشركات، والمعاملات العقارية، ومكاسب رأس المال. ومن الإجراءات الهادفة لزيادة الإيرادات، تحصيل ضريبة على مكاسب رأس المال المُحقّقة على الممتلكات. كما تدرس الحكومة إمكانَ افساح المجال لتأجير ممتلكات الدولة الخاصة من خلال مزادٍ يتمُّ تنظيمه بما يتوافق مع قانون الشراء العام. كما تسعى إلى توسيع القاعدة الضريبية، وقد حدّدت كهدف زيادة عدد المُكَلَّفِين بنسبة ١٠ في المئة سنوياً خلال الاعوام القادمة. كما تنظر الحكومة للضرائب العقارية التي يُمكن أن تساهم بشكلٍ أهمّ وأوسع في الإيرادات عبر تحسين وضبط عملية تقييم العقارات وتوحيد تخمينها بمساعدة السلطات المحلية والتي سيؤول إليها جزءٌ من عائدات الضريبة على الأملاك المبنية. بالإضافة الى ما تقدم، ستنظر الحكومة في السنوات القادمة إلى جباية ضرائب على العقارات المبنية الشاغرة، ووضع قانون التعديلات على الأملاك البحرية حيز التنفيذ.

(ب) -الضرائب غير المباشرة التي تُمثّل قرابة ٧٠٪ من عائدات الموازنة الضريبية، وهي الضريبة على القيمة المضافة، والرسوم الخاصة بفئات معينة من السلع من مشتقات نفطية وسجائر وكحول، والخدمات، وعائدات الجمارك، حيث أُعْتُمدَ سعرُ صرف موحد (حالياً صيرفة) مع العمل على تحسين التحصيل الجمركي ووسائل المراقبة لمكافحة التهريب والتلاعب في الإفصاح عن قيمة السلع المستوردة ما يلحق ضرراً هائلاً بالإيرادات.

- أما في العائدات غير الضريبية، منها ارباح الشركات المملوكة للدولة، غرامات...، التي تُشكّل قرابة ربع الإيرادات، ستعتمد الحكومة (كما جاء في الفصل الرابع أعلاه)، إلى تقييم الوضع المالي لكبرى هذه الشركات وتحسين أدائها وإدارتها، بدءاً بالتدقيق في حساباتها لتقرير ما إذا كان يجب أن تبقى شركة ذات ملكية عامة، أو اللجوء إلى سيناريو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تسليم إدارتها للقطاع الخاص، أو دمجها، أو تصفيتها. كما تنوي الحكومة النظر في منح عقود للقطاع الخاص لإدارة أصول الدولة وشركات القطاع العام بهدف رفع

أدائها ودرّ المزيد من الإيرادات للخزينة، وذلك وفقاً لشروط محدّدة ومن خلال عمليات مناقصة شفّافة.

- أما على المدى المتوسطّ، فتتوي الحكومة اعتماد نظام الضريبة الموحدّة على الدخل بدءاً من العام ٢٠٢٥ عبر إقرار مشروع قانون تعمل عليه حالياً لجنة مؤلفة من القطاع العام والخاص وعدد من الخبراء انطلاقاً من مسودة كانت قد أعدت سابقاً من قبل وزارة المالية. وتتعهد الحكومة بالحفاظ حالياً على معدّل الضريبة على الشركات رغم أنه متدنٍ نسبياً، ١٧ في المئة مقارنةً ب ٢٠ في المئة لمتوسط المعدّل العالمي، نظراً لحاجة لبنان إلى الاستثمار الأجنبي في أعقاب الأزمة الحالية ونضّب الاستثمارات.

أما بالعودة الى مشروع موازنة العام ٢٠٢٤، فقد أعد بنفس رؤية موازنتي العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ بحيث أعطيت الأولوية للإنفاق الاجتماعي للحد من تردي الأوضاع المعيشية والازمات التي تواجه المواطنين ومشاكل البطالة والفقر عبر التركيز على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكذلك أعطيت الأولوية للحماية الصحية سيما في ضوء ارتفاع فواتير المستشفيات وأكلاف الأدوية بعد رفع الدعم عن بعضها...

ويعرض هذا التقرير الإيرادات والنفقات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع تلك العائدة لمشروع موازنة العام ٢٠٢٣ وقانون موازنة العام ٢٠٢٢، مع تبيان أهم أسباب الفروقات وأبرز النفقات التي يتشكّل منها هذا المشروع، كما وأبرز المستجدات التي لحقت بمختلف القطاعات في لبنان والتي أدّت إلى تعديل الاعتمادات الملحوظة لها. وللغوص أكثر في محتوى مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ وأرقامه، نشير أولاً إلى أن إجمالي الإنفاق العام من جاري واستثماري قد بلغ حوالي ٢٩٥١١٣,٤ مليار ل.ل. متضمناً اعتماداً بقيمة ١٤٦٤٨,١ مليار ل.ل. تسديداً لجزء من الفوائد على سندات الخزينة والقروض الخارجية بعد أن كان يبلغ عام ٢٠٢٣ حوالي ١٢٧٨٣ مليار ليرة و ٣٧٧٠ مليار عام ٢٠٢٢ و ٣١٠٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١. يقابل هذا الإنفاق إيرادات موازنة ضريبية وغير ضريبية تم تقديرها بحوالي ٢٧٧٩٢٣,٩ مليار ل.ل.

وهنا نشير إلى أنه لم يتم لحظ ما يتعلق بالفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية أسوة بالمعمول به منذ العام ٢٠٢١ مع التأكيد على أهمية المفاوضات مع الدائنين من أجل

إعادة هيكلة الدين العام وعدم استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية بموازاة إجراء إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي الذي يعاني تعثراً ومشاكل عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة وفقدان الثقة به.

أما فيما خص قوانين البرامج، فتم تأجيلها ريثما يتم إعادة دراستها و التقرير بشأنها باستثناء لحظ ١٥ مليار لقانون برنامج إزالة القنابل العنقودية علماً أن الملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٢٢ لعام ٢٠٢٤ بلغ حوالي ٧٧٨,٤٤٩,٨٣٤,٠٠٠ ل.ل. مع الإشارة الى أن هناك ادارات لم تطلب لحظ أي اعتمادات لها للعام ٢٠٢٤ في هذا الشأن .

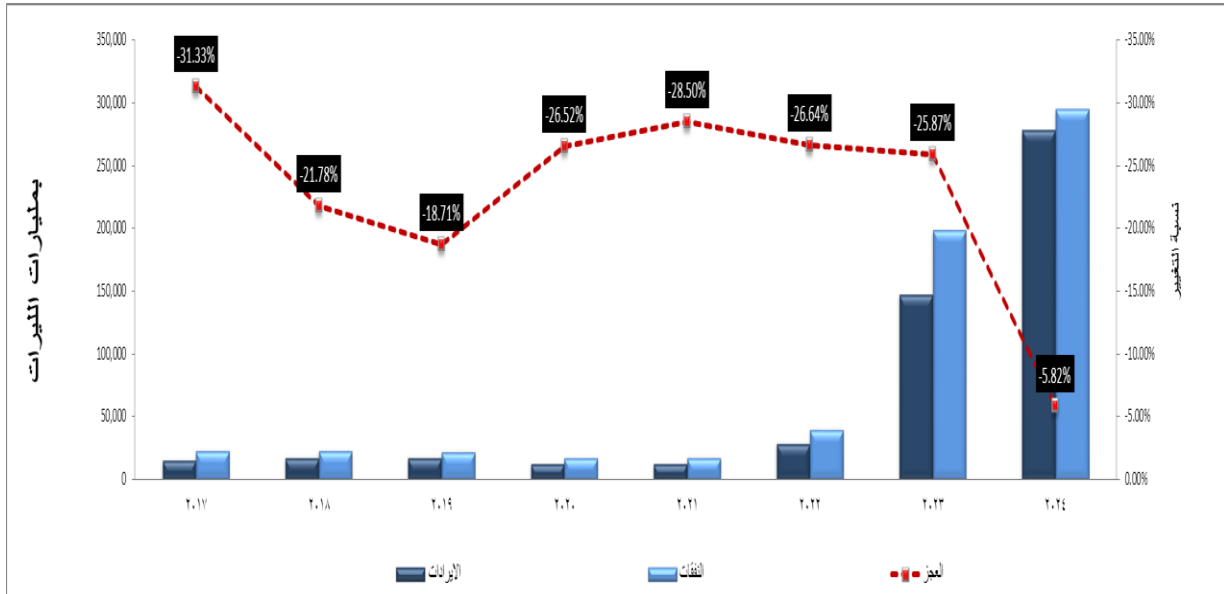
وبالتالي، يُبين الجدول أدناه أرقام مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ لناحية النفقات والإيرادات والعجز الحاصل، إضافة إلى العجز الأولي المرتقب:

مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ (بالمليار)	
٢٧٥٢٣٦	النفقات الجارية
١٤٦٤٨	منها خدمة الدين
١٩٨٧٧	النفقات الاستثمارية
٢٩٥١١٣	مجموع النفقات
٢٧٧٩٢٤	الإيرادات
١٧١٨٩,٦-	العجز المرتقب
٢٥٤١,٤-	فائض أولي/عجز أولي
٥,٨%	نسبة العجز / النفقات

وهنا لا بد من الإشارة في ما خص النفقات الاستثمارية المحدودة في هذا المشروع بأنه سيعول فيها على التمويل الخارجي بصورة رئيسية.

وبالتالي، بعد مقارنة الإيرادات والنفقات في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ بلغ عجز الموازنة حوالي ١٧١٨٩,٦ مليار ل.ل. مقابل ٥١٥٦٨,٣ مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ و ١٠٨٨٧,٦٩ مليار ل.ل. في قانون موازنة العام ٢٠٢٢. وقد شكّل نسبة ٥,٨% من إجمالي النفقات العامة في هذا المشروع مقارنة ب ٢٥,٨٧%. من إجمالي النفقات للعام ٢٠٢٣ و ٢٦,٦٣% من إجمالي النفقات العامة للعام ٢٠٢٢.

ويظهر الرسم البياني التالي تطور الايرادات والنفقات العامة وكذلك عجز الموازنة عبر السنوات:



سابعاً: في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٤

مازالت النفقات العامة متأثرة بانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية ما انعكس على ارقامها زيادة تدريجية على مر السنوات الاخيرة. غير أن هذه الزيادة لم تأت بنفس نسبة الانهيار لمختلف انواع النفقات، إذ أن الرواتب والأجور وملحقاتها مثلاً لم يتم رفعها إلا بحدود ثلاثة أضعاف عملاً بنص المادة ١١١ من قانون موازنة العام ٢٠٢٢ في موازنات الادارات والمؤسسات العامة بالاضافة الى أربعة أو ثلاثة أضعاف الراتب الاساسي وهي بمثابة تعويض مؤقت معمول به حالياً (المرسوم ١١٢٢٧ / ٢٠٢٣) وأربعة أضعاف إضافية ملحوظة جميعها في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ ضمن باب الاحتياطي ريثما يتم التقرير حول نسب الزيادة، وإن لم تكن تعالج كامل الصعوبات المعيشية والاجتماعية التي يعانيها موظفو القطاع العام بعد انهيار قيمة رواتبهم ومعها القدرة الشرائية لديهم. وهنا نشير إلى اهمية اصلاح سلسلة الرتب والرواتب وانجاز المسح المطلوب واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين مؤسسات الدولة وتفعيلها إذ باتت متهالكة وتشكل خطراً على استمرارية المرفق العام.

وقد تضمنت النفقات أيضاً الاعتمادات العائدة لبدل النقل المؤقت اليومي المحدد بـ ٤٥٠٠٠٠ ل.ل كما تم لحظ تعويض النقل المقطوع المقرر حديثاً للاجهزة العسكرية بحدود ٥ مليون ل.ل. شهرياً بموجب المرسوم رقم ١١٩١٤ تاريخ ١٧/٨/٢٠٢٣.

وقد شكلت الاعتمادات الملحوظة في البند ١٣ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ دون مساهمات الرواتب للمؤسسات العامة ما نسبته ١٠,٠٥ % من إجمالي الإنفاق بعد ان كان مقدراً بـ ١٥,٣ % عام ٢٠٢٣ و ٢٦,٩٤ % في عام ٢٠٢٢ علماً أن هذه المقارنة غير معبرة تماماً في ضوء لحظ التعويض المؤقت في باب الاحتياطي وعدم تضمن قانون موازنة العام ٢٠٢٢ سوى نفقات الفصل الاخير تنفيذاً للمادة ١١١ منه. غير أنه مقابل ذلك، فقد لحظت وكالعادة رواتب البعثات في الخارج في وزارة الخارجية والمغتربين على اساس سعر صيرفة و تضمنت رواتب الملحقين الاقتصاديين التي وضعت بصورة أولية لحين التقرير في وضعهم وفي عقودهم التي تخطت رواتب السفراء أحياناً.

وقد تم زيادة اعتمادات الادارات العامة التشغيلية من قرطاسية وكهرباء وغيرها. ورفع نفقات الاستشفاء والأدوية بحدود ٣٠ ضعف عن العام ٢٠٢٠ بعد أن كان ملحوظاً لهذه الغاية ١٠ أضعاف تقريباً ضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ وتم زيادة الاعتمادات العائدة للمنح المدرسية بحدود ٥٠ ضعف أيضاً، بحيث بلغ إجمالي البندين ١٣ و ١٥ حوالي

٢٦,١٨٤١٨ مليار ل.ل. ما نسبته ٥١,٣١ % من إجمالي الإنفاق مقابل نسبة ٥٧,٥٨ % في مشروع موازنة ٢٠٢٣ و ٥٣,٥٧ % في قانون موازنة ٢٠٢٢. ولا بد من الإشارة الى استمرار إشكالية الفوائد المستحقة على القروض وسندات الخزينة الداخلية والخارجية سيما بعد تعليق سداد مستحقات سندات الخزينة (Eurobonds) بالعملة الأجنبية منذ العام ٢٠٢١. ويبين الجدول أدناه التغيرات اللاحقة بها خلال الأعوام المنصرمة.

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	بمليار ل.ل.
٧٦.٧	٧٣.٨	٢٥٧.٠	٢٩٨٦	١.٦١	٥.٤٦	٥١٨٧	٤٧٩١	٤٢٥١	فوائد على الديون بالعملة المحلية
٧.٤١	٥٤٧٥	١٢.٠	١٢.٠	٣٦٣٣	٣٢٦٦	٣.٢٧	٢٣.٩	٢٤٣٦	فوائد على الديون بالعملة الأجنبية
١٤٦٤٨	١٢٧٨٣	٣٧٧.٠	٣١.٦	٤٦٩٤	٨٣١٢	٨٢١٤	٧١.٠	٦٦٨٧	المجموع:

ملاحظة: الفوائد بالعملة الأجنبية لا تتضمن الفوائد على سندات الخزينة الأجنبية (Eurobonds)

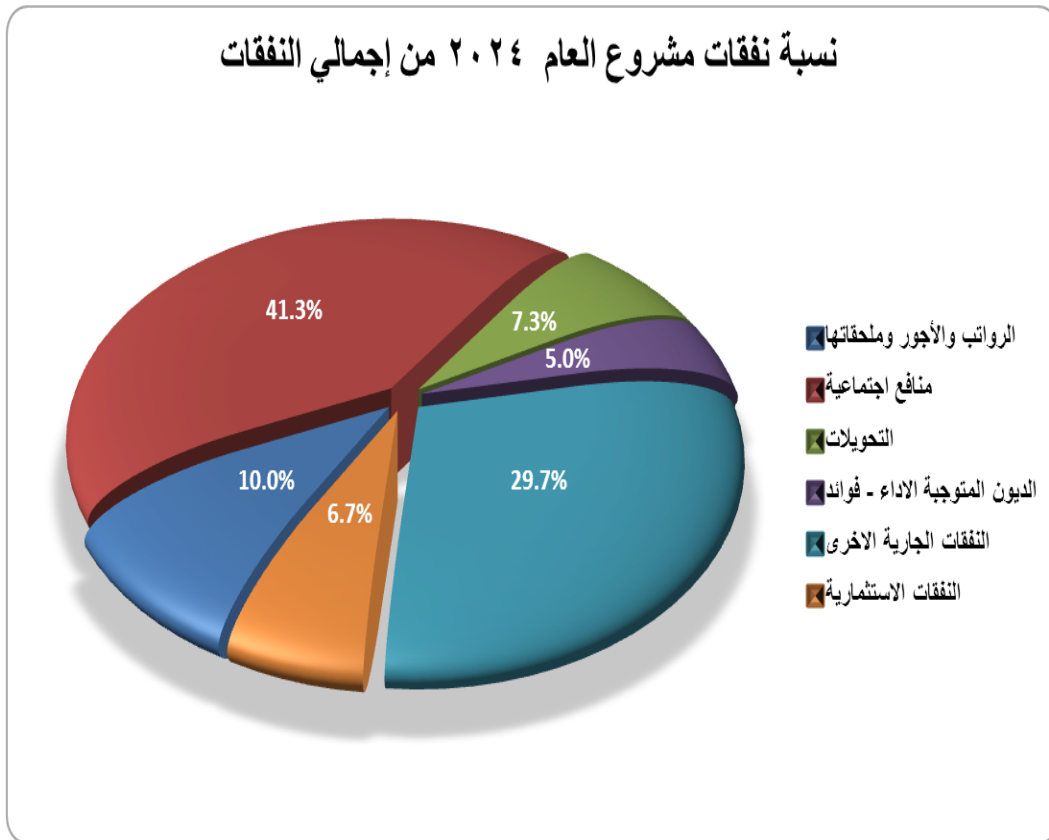
إضافة إلى ذلك، فقد تم زيادة ١٢٢٥ مليار ل.ل. على الاعتمادات الملحوظة في باب النفقات المشتركة والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بحيث قدرت بـ ١١٥٥٣ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤ مقابل ١٠٣٢٨ مليار ل.ل. ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٢٣ و ٥١٨٠ مليار في قانون موازنة ٢٠٢٢.

وقد تم لحظ تسديد بعض سلف الخزينة التي أعطيت للإدارات والمؤسسات العامة بحيث بلغت أكثر من ٣٥١٣,١ مليار ل.ل. مقابل أكثر من ٦٠٠٠٠ مليار ملحوظ لعام ٢٠٢٣.

كما أنه، ولتدارك مسألة تغير سعر صرف الدولار وآثاره، تم زيادة احتياطي الموازنة. ليصبح ٧٨٣٠,٢,٣ مليار. فاحتياطي تغذية مختلف بنود الموازنة ارتفع من ١٤٣٢٥,٤ مليار عام ٢٠٢٣ إلى ١٧٠٢٥.٢ مليار مخصص منه اعتماد إجمالي بحدود ١٠٣٠,٦ مليار ل.ل. موزع بين الاكتتابات والزيادة المتوقعة في رأسمال بنوك دولية بقيمة ٢٨٦,٧٦ مليار ل.ل. و ١٠٠٠٠ مليار ل.ل. لزوم الزيادة في الرواتب وملحقاتها والمنافع الاجتماعية العائدة للمؤسسات العامة و ٢٠ مليار لزوم رفع تعرفه الكهرباء.

أما احتياطي العطاءات فقد تضمن النسبة الأكبر من الزيادة إذ ارتفع من ١٤٠٠٠ مليار عام ٢٠٢٣ إلى ٦١٠٠٠ مليار مخصص منه ٥٢٠٠٠ مليار مخصص للتعويض المؤقت الذي لم يلحظ ضمن الإدارات العامة بانتظار التقرير بشأنه.

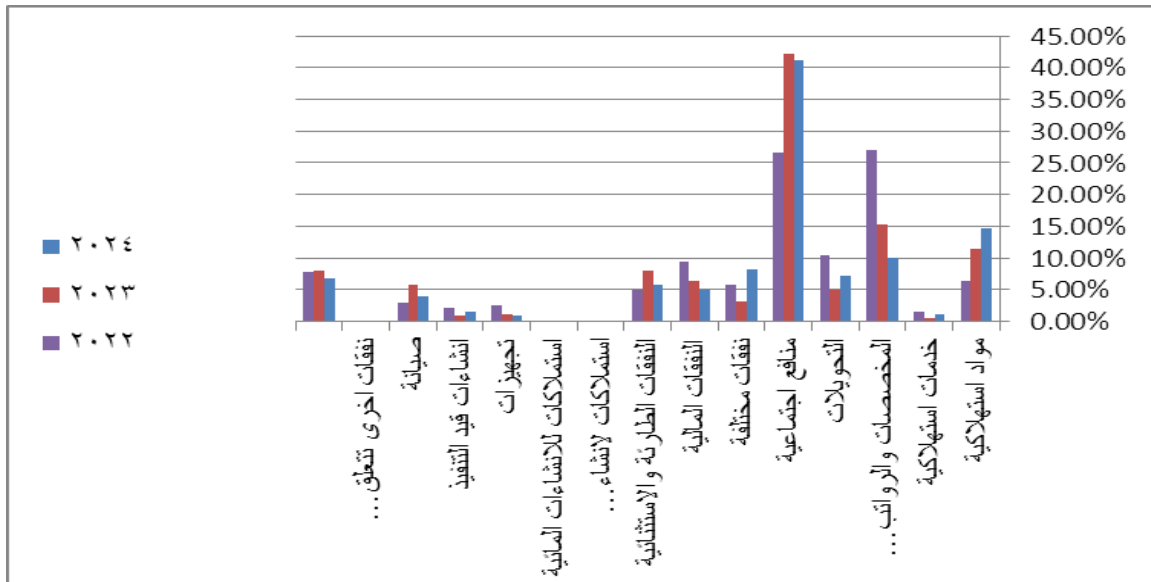
ويبين الرسم البياني أدناه، توزيع نفقات الموازنة العامة وحصص كل منها من إجمالي النفقات العامة :



وبالتالي فقد بلغت النفقات الجارية في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ حوالي ٢٧٥٢٣٦ مليار ل.ل. وقد شكلت نسبة ٩٣,٣ % من إجمالي النفقات تاركة فقط ٦,٧ % للنفقات الاستثمارية ما قيمته ١٩٨٧٧,٣٨ مليار ل.ل. ولم يتم لحظ اعتمادات لقوانين البرامج للعام باستثناء لحظ ١٥ مليار لقانون برنامج ازالة القنابل العنقودية ٢٠٢٤ كما سبق وذكر. وبنتيجة ذلك، بلغت نفقات الموازنة العامة في هذا المشروع ٢٩٥١١٣,٤ مليار ل.ل. مقابل ١٩٩٣٠,٧,٤ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٣ و ٤٠٨٧٣,٠٨ مليار مقر في قانون موازنة ٢٠٢٢. أما بمقارنة النفقات العامة لعام ٢٠٢٤ دون النفقات المشتركة والاحتياطي (١٩٠٦١٠ مليار) مع موازنة العام ٢٠٢٣ (١٤٧٥٩٤,٢ مليار ل.ل.)، فتظهر زيادة بحوالي ٤٣٠١٦ مليار تصل الى ١٦١٤٥١,٥ مليار بالمقارنة مع عام ٢٠٢٢ (٢٩١٥٨,٥ مليار ل.ل.).

ومرد هذا الفرق في اجمالي النفقات بالدرجة الأولى الى مواجهة ارتفاع الأسعار وتضمين الزيادة في بدل النقل المقطوع للأجهزة العسكرية ورفع اعتمادات الاستشفاء لوزارة الصحة العامة والاجهزة الضامنة بالاضافة إلى التقديمات المدرسية ولحظ ٦٠٠٠٠ مليار في الاحتياطي لزوم التعويض المؤقت ورواتب ونقل المؤسسات العامة. وهذا التعويض المشروط

لم يكن ملحوظاً سابقاً كما لم يكن ملحوظاً كامل كلفة النقل المؤقت للادارات العامة في موازنة العام ٢٠٢٣ لصدور قوانين فتح اعتمادات اضافية. ويبين الرسم البياني التالي نسبة كل بند من بنود النفقات الجارية ، التي تشكل الحصة الاكبر، الى اجمالي النفقات العامة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢٢:



أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ موزعة على القطاعات

في القطاع الصحي:

(١) زيادة الإعتمادات العائدة للأدوية في مشروع موازنة وزارة الصحة العامة بقيمة ٤٤٤٢ مليار ل.ل. لوزارة الصحة لتصبح ٧.٩١,٢٣٥ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٤ بعد ان كانت ٢٦٤٩,٢٢٥ مليار عام ٢٠٢٣ و ٦.٤,٨٩ مليار عام ٢٠٢٢.

(٢) زيادة اعتماد الادوية لكافة الاجهزة العسكرية لتصبح المبالغ كالتالي: ٢٩١٨ مليار للجيش، ١٥٥٤ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ١٦٠ مليار للأمن العام، ٤٥ مليار لإدارة الجمارك، و ١١١,٢ مليار لأمن الدولة.

(٣) زيادة الاعتمادات العائدة لِنفقات الاستشفاء في القطاعين العام والخاص في مشروع موازنة وزارة الصحة العامة بقيمة ١٨٥١٨ مليار ل.ل. لتصبح ٢٢٩٧٣ مليار ل.ل. (بعد أن كانت ٢١٥٢ مليار عام ٢٠٢٢) وذلك لوجود عجز سنوي على هذه النبذة، بالاضافة إلى تسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم ١١٩٢٧ تاريخ ٢٠٢٣/٨/١٨ وبالباغة ١٠٠٠ مليار ل.ل.

(٤) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ في ما خص نفقات المعالجة في المستشفيات كالتالي: ٤٣٥٣,٥ مليار للجيش، ٢٣٠٠ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ٥٥٥ مليار للأمن العام، ٢١٠ مليار لإدارة الجمارك و ١٨٦ مليار للمديرية العامة لأمن الدولة.

(٥) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ في ما خص نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة كالتالي: ٤٠ مليار للجيش، ٤٢٠ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ٤٨ مليار لإدارة الجمارك، ٥٧ مليار للأمن العام و ٣٧,٥٦ مليار للمديرية العامة لأمن الدولة

(٦) زيادة ٨٨١٤,٩ مليار ل.ل. على الإعتماد المخصص لتعاونية موظفي الدولة ليصبح ١٣٩١٣,٦ مليار ل.ل. وذلك بعد رفع الدعم عن الأدوية وارتفاع كلفة الإستشفاء.

(٧) تضمن مشروع موازنة وزارة الصحة العامة للعام ٢٠٢٤ اعتماداً بقيمة ١,٧٣٢ مليار ل.ل. كما كان ملحوظاً في العام ٢٠٢٣ لزوم برنامج التلقيح بما فيه لقاحات الكلب والحج والحمى الصفراء ولسعة الأفاعي والعقارب وعدوى الكبد، واعتماد بقيمة ٦٨,١٨ مليار لبرنامج مشتركة مع اليونيسف بما فيها شراء ادوية اساسية واللقاحات المستجدة ومستلزماتها وآخر بقيمة ١٦,٥ مليار لبرنامج الرعاية الصحية الاولى.

(٨) تضمن مشروع موازنة وزارة الصحة العامة اعتماد بقيمة ٣,٥١٣ مليار ل.ل. لبرنامج الترصد الوبائي و ١,٥ مليار ل.ل. لمنظمة الصحة العالمية.

(٩) زيادة حوالي ٩١٤ مليار على مشروع موازنة وزارة الصحة للمساهمة لتفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين ليصبح الاعتماد ٩٢٨,٨٧٦ مليار (بعد أن كان ١٥ مليار عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢) وذلك لتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم ١٠٩٧٩ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ (لزوم دفع المساعدة الاجتماعية للمستشفيات) والمرسوم رقم ١١٦٤٨ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٢ (لتسديد مستحقات العاملين لدى المستشفيات الحكومية).

في القطاع التربوي:

(١) تضمن مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي اعتماد بقيمة ١٢٢٠ مليار على نبذة تقديمات لنفقات اجتماعية وذلك لتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم ١١٠٤٦ تاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ (١٠٥٠ مليار) لتأمين دعم الاساتذة والمدرسين والمتعاقدين والعاملين في المدارس والثانويات والمعاهد الفنية الرسمية والجامعة اللبنانية بجميع مسمياتهم. كما وتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم ١١٥٦٣ تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤ لتأمين حوافز مالية للاساتذة والموظفين المشاركين في الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة وشهادات التعليم المهني والتقني للعام ٢٠٢٣.

(٢) تضمن مشروع موازنة المديرية العامة للتعليم العالي زيادة على نبذات التجهيزات المعلوماتية ليصبح الاعتماد ٨,٥ مليار للعام ٢٠٢٤ مقابل ١٥ مليون ملحوظ لعام ٢٠٢٢

وذلك لزوم استخدام نظام يهدف إلى متابعة شؤون التعليم العالي ورصد التجاوزات والمخالفات.

(٣) زيادة الإعتماد المخصص لدعم صناديق المدارس الرسمية في مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي بقيمة ٦٢ مليار ل.ل. ليصبح ١٤٢,٥ مليار ل.ل. مقارنة مع ٨٠,٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٣ و ٥٠ مليار عام ٢٠٢٢ وذلك لزوم الاضافات اللاحقة في تدريس المواد الاجرائية

(٤) تضمين مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي اعتماد بقيمة ١١٢ مليار ل.ل. كمساهمة للمدارس المجانية.

(٥) زيادة حوالي ٧ مليار على نبذة مطبوعات لتصبح ٢٣ مليار ل.ل. لزوم تأمين مطبوعات للإمتحانات الرسمية في وزارة التربية والتعليم العالي-المديرية العامة للتربية بعد أن كانت ١٥,٩ مليار عام ٢٠٢٣.

(٦) زيادة ٢٣٠ مليار ل.ل. لرواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بسبب زيادة أجرة الساعة حسب التصنيف (إذ يتم تصنيف المتعاقدين من فئة الى فئة اعلى كل ثلاثة او خمسة سنوات تدريس فعلية) وزيادة عدد الطلاب ليصبح الاعتماد ٧٧٠ مليار بعد أن كان ٥٤٠ مليار عام ٢٠٢٣.

(٧) زيادة ١٢٠٢,٩١٥ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد الأساتذة الجامعيين ليصبح الاعتماد ١٦١٠ مليار بعد أن كان ٤٠٧,٠٨٥ مليار عام ٢٠٢٣.

(٨) تضمين مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي - المديرية العامة للتربية اعتماد بقيمة ٤١ مليار لتأمين أعمال النظافة والصيانة والتشغيل لمبنى وزارة التربية والتعليم العالي المركزي.

(٩) زيادة الاعتمادات العائدة لصيانة الجامعات اللبنانية بالنسبة لتأمين أعمال النظافة والصيانة والتشغيل لمدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية في الحدث اذ بعد أن كانت ملحوظة عام ٢٠٢٢ في المديرية العامة للتعليم العالي ب ١١,٢٥ مليار باتت ملحوظة ضمن موازنة الجامعة اللبنانية في عام ٢٠٢٤ بحدود ٩٨٨,٧٥ مليار يضاف اليها ضمن موازنة

الجامعة ايضا مجمع بيار الجميل الجامعي (٣٤٧,٥ مليار) ومجمع العماد ميشال سليمان الجامعي في الشمال (٣٤٧,٥ مليار) ليصبح اجمالي اعتماد الصيانة والتشغيل والتنظيف لهذه الغاية ١٦٨٣,٧٥ مليار ل.ل.

في القطاع الأمني:

(١) زيادة نفقات التغذية في مشروع موازنة وزارة الدفاع الوطني – الجيش بقيمة ٣٥٧٠ مليار ليصبح الاعتماد ٤٨٠٠ مليار بعد أن كان ١٢٣٠ مليار. كذلك زيادة مشروع موازنة وزارة الداخلية والبلديات – قوى الامن الداخلي والسجون بقيمة ١٣٢,٢٧٢ مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد ٦١٦ مليار ل.ل. بعد أن كان ٤٨٣,٧٢٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٣ وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كما وزيادة ٧٧٢ مليون لامن الدولة و ٢,٧٢٥ مليار للامن العام ليصبح الاعتماد ١٥,٥ مليار منه ١٢,٥ مليار لتغذية الموقوفين.

(٢) زيادة ٣٨٢٥ مليار ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة لقوى الأمن الداخلي والسجون (منها ٦٥٠ مليار لزوم إعطاء مساعدة مدرسية للمتقاعدين). كما وزيادة ٧٣١,٢٥ مليار ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة للأمن العام (منها ١٥٠ مليار للمتقاعدين) و ٢٧٦,٥٤٣ مليار لأمن الدولة (من ضمنها ٥٠% من التعرفة المعتمدة للمتقاعدين) و ٤٠٥ مليار لإدارة الجمارك وحوالي ٧٣٨٠ مليار للجيش (منها ٢٢٠٠ مليار للمتقاعدين) و ٨٥,٩٧٦ مليار للمديرية العامة للإدارة – وزارة الدفاع الوطني (منها ٢٢,٥ مليار للمتقاعدين).

(٣) زيادة حوالي ١٠٢ مليار ضمن موازنة قوى الأمن الداخلي على نبذة تجهيزات فنية متخصصة وذلك لشراء سكانر لمراقبة الاشخاص لزوم إدارة السجون ليصبح الاعتماد ٣٢٠ مليار بعد أن كان حوالي ٢١٨ مليار عام ٢٠٢٣.

(٤) زيادة ٢,٣١٨ مليار ضمن موازنة وزارة الداخلية والبلديات - الأمن العام على نبذة تجهيزات فنية مختلفة لشراء خزانات وآلات عدّ النقود وغيرها من التجهيزات الضرورية كما وزيادة حوالي ٤ مليار على نبذة تجهيزات فنية متخصصة لزوم تجهيزات اتصالات سلكية.

(٥) زيادة اعتماد القرباسية في المديرية العامة للاحوال الشخصية ليصبح ٣ مليار وذلك لزوم تعديل نماذج بيان القيد العائلي من يدوي إلى الكتروني الأمر الذي يتطلب شراء محابر

لاقلام النفوس البالغ عددها ٥٢ قلما في جميع الاراضي اللبنانية علماً أن هذا المشرور سيسهل لاحقاً حياة المواطنين إذ سيستطيع كل مواطن الحصول على اخراج القيد بصورة سريعة من مكان سكنه بدلاً من مكان القيد.

(٦) زيادة الاعتمادات العائدة لصيانة وسائل النقل في مشرور موازنة وزارة الدفاع الوطني - الجيش بقيمة ٥١٠ مليار ليصبح الاعتماد ٧٥٠ مليار. كما وزيادة ٣٤٤٢ مليار لقوى الأمن الداخلي والسجون ليصبح الاعتماد ٤٠٠ مليار.

في القطاع القضائي:

(١) زيادة إيجارات مكاتب وصيانتها في المحاكم العدلية بقيمة ٩,٣٥ مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد ١٠ مليار ل.ل. بعد أن كان ٦٥٠ مليون ل.ل. في موازنة ٢٠٢٣.

(٢) تضمين مشرور موازنة المحاكم العدلية اعتماد بقيمة ١,٥ مليار ل.ل. على نبذة بدلات أتعاب وذلك لدفع بدلات أتعاب الأطباء الشرعيين والشهود والترجمة.

(٣) زيادة ١٢١,٢ مليار على مشرور موازنة وزارة العدل - الإدارة المركزية على نبذة اشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد ليصبح الاعتماد ٣٠١,٨ مليار وموزع كالتالي: ٣٠٠ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد القضاة و ١,٨ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد المساعدين القضائيين.

في القطاع الاقتصادي:

(١) زيادة حوالي ١٦,٦١ مليار ل.ل. في مشرور موازنة وزارة الاقتصاد والتجارة للعام ٢٠٢٤ وذلك ثمن شراء القمح والشعير ليصبح الإعتداف ١٢٧٥ مليار ل.ل. مقابل حوالي ١٢٥٨ مليار ل.ل. كان ملحوظاً عام ٢٠٢٣.

(٢) تضمين مشروع موازنة رئاسة مجلس الوزراء اعتماد بقيمة ١٣٥,٤٦ مليار ل.ل. كمساهمة للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال). من ضمنها ١٢٠ مليار ل.ل. تخصص لموازنة برنامج تنمية الصادرات الزراعية Agri Plus

(٣) لحظ اعتماد بقيمة 70 مليار ل.ل. في مشروع موازنة وزارة المالية لدعم فوائد القروض الإستثمارية، زراعية، صناعية، سياحية وتكنولوجية ومعلوماتية وبيئية وهوامش الأرباح.

(٤) لحظ ١٦,٥ مليار في موازنة وزارة السياحة على نبذة وفود ومؤتمرات وذلك بهدف استضافة لبنان مؤتمر منظمة السياحة العالمية خلال العام ٢٠٢٤ ووفود المنظمات العربية للسياحة لترشيح كفرذبيان عاصمة المصايف للعام ٢٠٢٤.

في القطاع الثقافي:

(١) تضمين مشروع موازنة وزارة الثقافة للعام ٢٠٢٤ مساهمة للمعهد الوطني العالي للموسيقى - الكونسرفتوار بقيمة ٩٠٠ مليار بعد أن كان حوالي ٢٢ مليار عام ٢٠٢٢ أي بزيادة ٨٧٧ مليار وذلك لتجهيز مبنى كونسرفتوار - ضبيه (ولكل من الهيئة العامة للمتاحف (١٤٦,١ مليون ل.ل.) والمكتبة الوطنية (٤,٢٠٥ مليار ل.ل.))

(٢) تضمين مشروع موازنة وزارة الثقافة اعتماد بقيمة ٢١,٥ مليار على نبذة صيانة ابنية متخصصة لصيانة وتشغيل قصر الأونيسكو بما فيه التنظيفات والمحروقات والزيوت وسائر النفقات المتعلقة به.

في القطاع البيئي:

(١) زيادة ٩٠٥,٢٥ مليار على مشروع موازنة نفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ليصبح الاعتماد ١٠٠٠ مليار بعد أن كان ٩٤,٧٤٩ عام ٢٠٢٣ وهو مخصص لتشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ الصادر في ٢٠١٦/٣/١٧ الذي عدّل بموجبه القرار رقم ٧٥ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ليشمل نفقات تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد بلديات الشوف - السويجاني والذي صدر بشأنه قرار جديد جرى بموجبه التمديد (قرار رقم ٥٣ تاريخ ٢٠١٦/٨/٢٥).

(٢) إضافة ٤,١ مليار للمديرية العامة للبيئة على نبذة ايجارات مكاتب وصيانتها بسبب زيادة الاجارات والخدمات المشتركة بحسب الطلب.

في القطاع الاجتماعي:

(١) زيادة حوالي ١٢٣٠ مليار ل.ل على مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعام ٢٠٢٤ دون الاشتراكات لتصبح ٢٨٨٣,٢٨ مليار مقابل ١٦٥٢,٤٤ مليار عام ٢٠٢٣ بسبب لحظ جزء من القسط المتوقع والمذكور في قانون موازنة العام ٢٠١٩ والبالغ ٣١٢,١ مليار ل.ل. كما تضمنت هذه المساهمة ١٠ مليار ل.ل. لزوم تغطية جزء من عجز الضمان الاختياري. وقد بلغت الاشتراكات ٢٣٣,٤٢ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤.

(٢) تضمين مشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٢٤ اعتماد قدره ١٣٥٨,٤٥٨ مليار ل.ل. للمساهمات داخل القطاع العام مقابل ١٣٤,٦١ مليار ل.ل.

ومن ضمن هذه المساهمات مخصصات مراكز الخدمات الانمائية (٣٠٠ مليار)، البرنامج الوطني للتأهيل والتدريب والرعاية (٣,٥ مليار) إضافة إلى مخصصات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (٤٩٨ مليار ل.ل.) في سبيل تفعيل شبكات الأمان الاجتماعية وإرساء العدالة في تقديم المساعدات للأسر اللبنانية الأكثر حاجة التي تعاني من الفقر المدقع، والبرنامج الوطني لتأمين حقوق ذوي الاحتياجات الإضافية ٢٤٤٣ مليار (منها ١٥٠ مليار لتأمين منحة المعوق) وبالتالي تم لحظ ١٥٠ مليار كمنحة طفل و ١٥٠ مليار كمنحة مسنن.

زد على ذلك، فقد تم لحظ اعتماد بمبلغ إجمالي قدره ٤.٥٩,٢٥ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤ كمساهمات لغير القطاع العام مقابل ٨٣٣,٠٢ مليار ل.ل. ملحوظ لعام ٢٠٢٣، علماً أن هذا الاعتماد خصص لتغطية كلفة عدة مشاريع، منها مشاريع الحماية من الانحراف والرعاية المتخصصة ١٥ مليار، مخصصات مشاريع حماية الاحداث المعرضين للخطر ٧٠٥ مليار، الرعاية الاجتماعية ٤٠٠٠ مليار ل.ل. (وهي تشمل تعليم، تدريب أيتام وأولاد ذوي حالات اجتماعية صعبة، فتيات منحرفات وقابلات للانحراف، تعليم مهني خارجي للأيتام المعوزين، إيواء ورعاية الأطفال الرضع وإيواء ورعاية العجزة، حماية الأحداث. إضافة إلى مؤسسة رعاية المعوقين (رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل الأشخاص المعوقين أكاديمياً داخلي وخارجي)) ومشاريع

اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية (٣٠ مليار ل.ل.) و ١,٢٥ مليار ل.ل. لجمعية أم النور التي تُعنى بمعالجة المدمنين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة صدور مرسوم الآلية المنصوص عنه في نص المادة ٥٨ من قانون موازنة العام ٢٠١٧ بالنسبة للمساهمات والمساعدات لغير القطاع العامة لكافة الادارات العامة التي يلحظ في موانئها هذا النوع من الانفاق.

٣) زيادة ٢٧٢ مليار على اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاضد النواب ليصبح الاعتماد ٣٠٠ مليار كما وزيادة ٢٠ مليار على اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاضد موظفي مجلس النواب ليصبح الإعتماد ٣٠ مليار ل.ل. في مشروع موازنة ٢٠٢٤ وزيادة ١٦٧,٧٥٨ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد قضاة المحاكم الشرعية المذهبية ليصبح الإعتماد ٢١٢ مليار ل.ل.

٤) تضمين مشروع موازنة وزارة الداخلية والبلديات اعتماد للصندوق التعاوني للمختارين بقيمة ٢٥ مليار اي بزيادة ١١ مليار ل.ل. (بعد ان كان ١٤ مليار في موازنة العام ٢٠٢٤) لتغطية كلفة المطبوعات وغيرها.

في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز وباقي القطاعات:

١) زيادة ٥٧ مليار على المساهمة المخصصة لهيئة إدارة قطاع البترول ضمن مشروع موازنة وزارة الطاقة والمياه لتصبح ٧٦ مليار للعام ٢٠٢٤ بعد أن كانت ١٩ مليار عام ٢٠٢٣

٢) تضمين مشروع موازنة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية اعتماد بقيمة ٥٦ مليار لزوم انشاءات المياه المبتدلة بالاضافة إلى ١٩٦ مليار لزوم الانشاءات المائية الأخرى.

٣) تضمين مشروع موازنة وزارة المالية اعتماد بحوالي ٦٠٠ مليار ل.ل. لدعم المحروقات من بنزين ومازوت وغاز منزلي وصيانة معامل الكهرباء.

٤) زيادة حوالي ٢٣٤ مليار على مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل-المديرية العامة للطيران المدني نبذة تجهيزات فنية متخصصة ليصبح الاعتماد ٢٩٥ مليار منه ٢٩٤ مليار

لتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم رقم ١٠٩٨٣ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ لزوم شراء تجهيزات وخدمات ضرورية لسلامة وأمن المطار لدى صندوق مكتب التعاون الفني TCB في كندا التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي ICAO

(٥) تضمن مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الإقليمية اعتماد بقيمة بحوالي ٥٤٩٥ مليار مخصصة لصيانة الطرق كما وزيادة ٩ مليار على الإعتمادات المخصصة لصيانة الأبنية الإدارية ليصبح الإعتماد ٥٠٠ مليار ل.

(٦) تضمن مشروع موازنة مجلس الإنماء والإعمار اعتماد بقيمة ١٩٥٥,١ مليار لصيانة مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت للعام ٢٠٢٤ بالإضافة إلى اعتماد بقيمة ٤٥ مليار لتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم رقم ١٠٩٨٤ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ لتمديد عقد التشغيل والصيانة في مدينة رفيق الحريري الجامعية – الحدث لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من اول ٢٠٢٣ وكما اعتماد بقيمة ٣,٦ مليار لتسديد سلفة الخزينة المعطاة بموجب المرسوم رقم ١١٥٥٣ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٤ لاعادة تشغيل محطات ضخ نهر البارد – المنية والبدوي لمدة ثلاث أشهر.

(٧) إضافة ٣,٥٩ مليار ضمن موازنة وزارة المالية – مديرية الجمارك العامة على نبذة تجهيزات للمعلوماتية.

(٨) رفع الاعتمادات العائدة للمحروقات والزيوت للمولدات في مشاريع موازنات كافة الإدارات العامة.

في قطاع الاتصالات:

١- تضمن مشروع موازنة وزارة الاتصالات للعام ٢٠٢٤ اعتماد إجمالي بقيمة ٥٦٥٨,٥٦١ مليار ل.ل. لزوم هيئة أوجيرو مقابل ٨٧٣٩,١١٥ مليار لعام ٢٠٢٣ و ١٠٩٦,٦ مليار لعام ٢٠٢٢ وقد توزع بين مساهمة للرواتب والأجور، صيانة أخرى وتجهيزات أخرى ضمن المديرية العامة للاستثمار وصيانة الاتصالات والمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات.

٢- لفظ مساهمة للهيئة المنظمة للاتصالات بقيمة ٧,٥٦٥ مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة الاتصالات.

٣- زيادة ٢٣٧,٥ مليار ل.ل. على نبذة انشاءات اخرى للمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات ليصبح الاعتماد ٥٥٢,٥ مليار وذلك لإنشاء كابل اوروبا بين لبنان وقبرص حتى يحل محل كابل قدموس ولتوسعة شبكة الألياف الضوئية في بعض المناطق، كما وزيادة حوالي ٣١ مليار على نبذة نفقات ودروس وانشاءات.

٤- تضمين مشروع موازنة المديرية العامة لاستثمار وصيانة الاتصالات اعتماد بقيمة ٣٠٠ مليار لتسديد نسب صيانة شبكات التوزيع والربط لموزعي خدمات الانترنت.

٥- تضمين مشروع موازنة المديرية العامة لانشاء وتجهيز الاتصالات اعتماد بقيمة ١٠,٢ مليار على نبذة تجهيزات للمعلوماتية مخصص لبرنامج التحول الرقمي الذي يساهم في تحديث الإدارة وزيادة الفعالية ومحاربة الفساد.

وقد بلغت اعتمادات الجزء الثاني "أ" في هذا المشروع حوالي ١٩٨٦٢,٣ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤ مقارنة مع ١٧٤١١,٠٨ مليار ل.ل. لحظ في موازنة العام ٢٠٢٣ ، كما لم يلحظ سوى ١٥ مليار لزوم قانون برنامج إزالة القنابل العنقودية وذلك ضمن اعتمادات الجزء الثاني "ب" العائدة لقوانين البرامج في مشروع الموازنة العامة كما سبق وذكر بحيث شكلت نسبة النفقات الاستثمارية المقدرة من إجمالي النفقات العامة حوالي ٦,٧% في العام ٢٠٢٤ مقارنة مع ٨,٧٣% في عام ٢٠٢٣ و ٧,٧٤% عام ٢٠٢٢.

وقد لحظ اعتماد ضمن موازنة مجلس الإنماء والاعمار عائد للتمويل المحلي الذي يشكل مساهمة الدولة في المشاريع الممولة خارجياً بما فيها الاستثمارات المنفذة بواسطة مجلس الإنماء والاعمار والغير مشمولة بقانون الاستثمار، وبلغ ١٢٠٠ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤ اي بزيادة ١٠٨٠ مليار عن الإعتدال الذي كان ملحوظاً سابقاً والبالغ ١٢٠ مليار عام ٢٠٢٣ و ٦٠ مليار عام ٢٠٢٢.

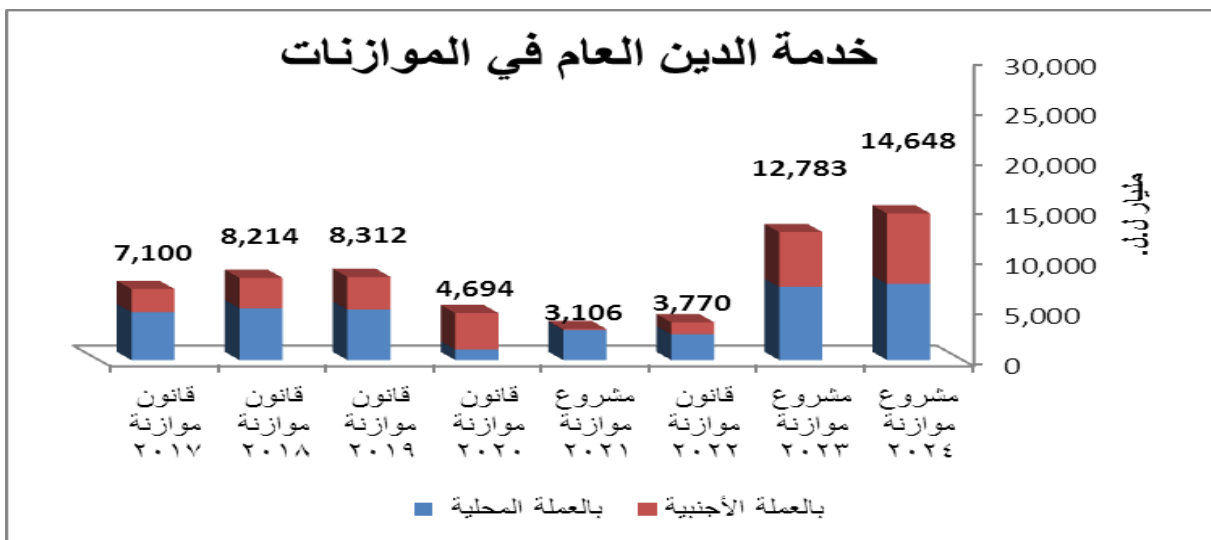
كما تضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ تسديد جزء من المتأخرات والمرتبات على الدولة اللبنانية، نذكر منها:

- ١-تضمين مشروع موازنة وزارة المالية مبلغ ٥٠ مليار ل.ل. لتسديد فوائد عن استرداد الضرائب والرسوم مقابل نفس الاعتماد الملحوظ في موازنة العام ٢٠٢٢.
- ٢-لحظ اعتماد بقيمة ٢٥ مليار ل.ل. لصندوق المساعدات المتعلقة بالإجراءات لزوم تغطية جزء من كلفة تنفيذ القانون النافذ حكماً رقم ٢/١٧ (تعديل قانون الإجراءات).

ب- خدمة الدين وتسديد المترتبات

بلغت خدمة الدين العام في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ حوالي ١٤٦٤٨ مليار ل.ل. مقابل ١٢٨٧٣ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ و ٣٧٧٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٢٢ واعتماد بمبلغ قدره ٣١٠٦ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ و ٤٦٩٤,٦٣ مليار ل.ل. في قانون موازنة العام ٢٠٢٠، بحيث بلغت مستحقات الفوائد على سندات الخزينة الداخلية ٧٦٠٧,١ مليار ل.ل. بعد أن كانت ٧٣٠٧,٨ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٣ أي بزيادة قدرها ٢٩٩,٣ مليار ل.ل. مقابل زيادة ايضاً في الفوائد على سندات الخزينة الخارجية والقروض بقيمة ١٥٦٥,٨٨ مليار ل.ل. لتصبح ٧٠٤٠,٩٩ مليار ل.ل. بعد ان كانت ٥٤٧٥,١١ مليار ل.ل. وهنا نشير مجدداً الى احتساب الفوائد على القروض بالعملة الاجنبية على سعر منصة صيرفة ما أدى الى الزيادة المذكورة اعلاه. علماً أنه لم يتم لحظ ما يتعلق بالفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) كما جرى في آخر موازنة مصدقة.

ويظهر الرسم البياني التالي قيمة الاعتمادات الملحوظة منذ العام ٢٠١٧ ولغاية العام ٢٠٢٤ فيما خص الفوائد المستحقة على الدين العام:

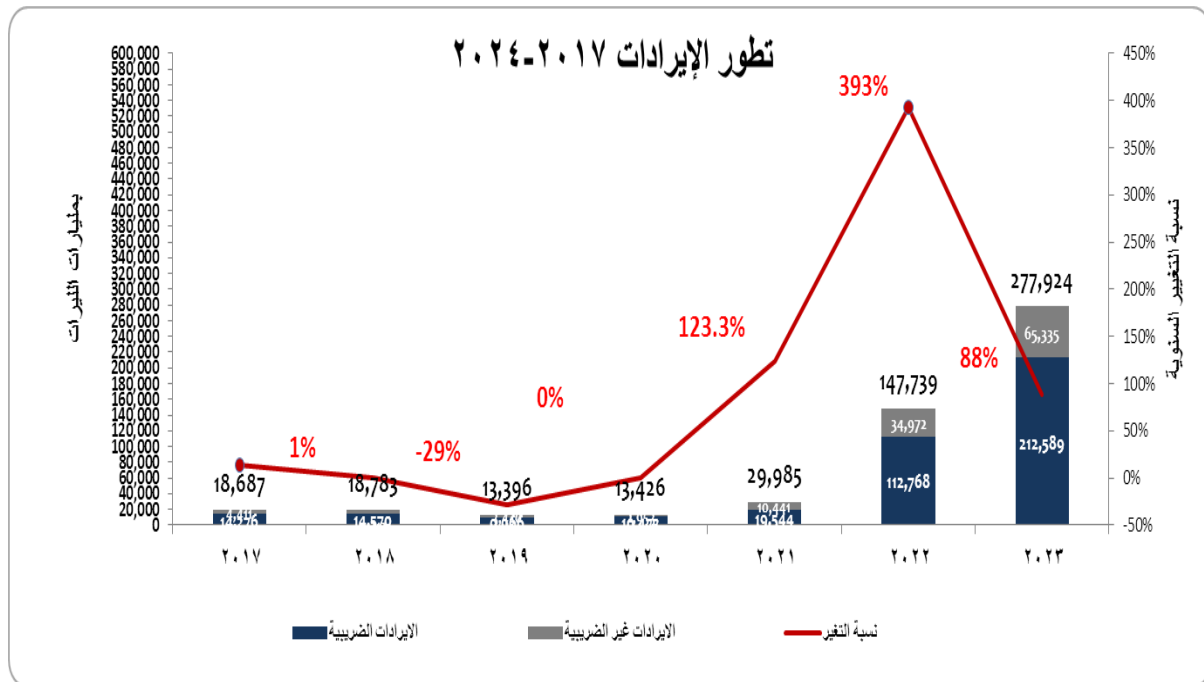


ثامناً: في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٤

لقد انعكست الإجراءات المالية التصحيحية المتخذة والمقترحة لمواجهة انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي والمتمثلة بالدرجة الأولى بتعديل قيم الضرائب والرسوم والتراخيص والدولار الجمركي وتعديل السياسات الضريبية المعتمدة بتكليفها مع نسب التضخم، على أرقام الإيرادات العامة وبالتالي على الإمكانيات التمويلية للخبزينة اللبنانية. وبعد أن تم دمج المواد المقترحة ضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ مع تلك العائدة لمشروع موازنة العام ٢٠٢٤ مع بعض التعديلات بناء للتوجهات العامة، تم الأخذ بالاعتبار انعكاس التعديلات الضريبية الملحوظة سابقاً والمدموجة على أرقام الإيرادات بحيث قدرت بحوالي ٦١٠٠ مليار ل.

وقد قدرت وزارة المالية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية للعام ٢٠٢٤ مستندة على الأرقام المتوفرة من الإيرادات المحصلة وكذلك على التوقعات حول الإجراءات الضريبية المقررة والتعديلات المرتقبة وغيرها من المؤشرات المتوفرة، بحيث بلغ إجمالي الواردات العادية المقدرة لعام ٢٠٢٤ حوالي ٢٧٧٩٢٤ مليار ل. مقابل ١٤٧٧٣٩,٤ مليار مقدر لعام ٢٠٢٣ و ٢٩٩٨٥,٣٩ مليار ملحوظ ضمن قانون موازنة العام ٢٠٢٢.

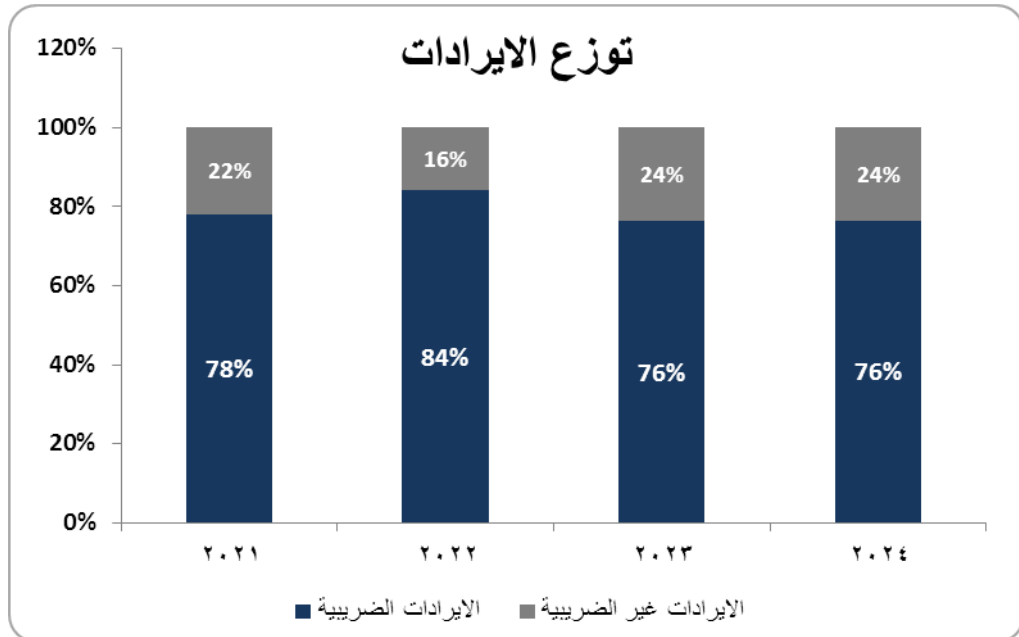
ويبين الرسم ادناه تطور الإيرادات العادية ونسبة التغيير السنوي بين اعوام ٢٠١٧ و ٢٠٢٤ و كالتالي:



ونتيجة لما تقدم، تم تقدير الإيرادات الضريبية بحوالي ٢١٢٥٨٩,٢ مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ مقارنة مع ١١٢٧٦٧,٨ مليار ل.ل. مقدر في موازنة العام ٢٠٢٣ ومع ١٩٥٤٣,٩٢ مليار ل.ل. مقدره ضمن قانون موازنة العام ٢٠٢٢. من جهة أخرى، فقد بلغت الإيرادات غير الضريبية المقدرة للعام ٢٠٢٤ ٦٥٣٣٤,٧٥ مليار ل.ل. مقارنة مع ٣٤٩٧١,٦ مليار ل.ل. تم تقديره في العام ٢٠٢٣ و ١٠٤٤١,٤٦ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٢.

أما الواردات الاستثنائية، فتم تقديرها بحوالي ١٧١٨٩,٦ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٤ بعد أن كانت مقدرة بـ ٥١٥٦٨,٣ مليار ل.ل. في موازنة العام ٢٠٢٣ أي بانخفاض بحدود ٣٤٣٧٨,٧ مليار ل.ل. عن عام ٢٠٢٣ علما انها بلغت في قانون موازنة العام ٢٠٢٢ حوالي ١٠٨٨٧,٦٩ مليار ل.ل.

ويبين الرسم البياني ادناه توزيع الإيرادات المقدرة بين إيرادات ضريبية وغير ضريبية:



وفي النهاية،

فإن عودة الانتظام المالي واستعادة الثقة المحلية والدولية شرطان أساسيان للنهوض الاقتصادي وهما يرتكزان بالدرجة الاولى على جدية الدولة اللبنانية وتقيدتها بالتوصيات الدولية الداعمة للإصلاح وانجاز المعنيين فيها مشروع الموازنة العامة بطريقة فعالة وضمن المهل الدستورية.

لذلك، فإننا نأمل إيلاء مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ الأهمية اللازمة للتمكن من استكمال ما بوشربه في العام ٢٠٢٢ من خطوات تمهيدية لتحفيز الاستقرار المالي والنقدي واعادة الامور الى مسارها الطبيعي.

وزير المالية

يوسف الخليل